

إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة : الأهداف والعراقيل

د. ناصر دادي عدون - المدرسة العليا للتجارة

متناوي محمد - جامعة الشلف

الاقتصادي الجديد، طبقا للقوانين الخاصة بتلك الاجراءات
بداية سنة 1988.

ثم جاءت إجراءات التعديل الهيكلي المصاحبة لاعادة جدولة
الديون الخارجية للجزائر، بمساهمة صندوق النقد الدولي والبنك
الدولي، بين سنتي 1989 كبداية، و1998 التي شهدت نهاية
برنامج التعديل الهيكلي، بتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية
والاستقرار على المستوى الكلي(1).

وتتجه الجزائر اليوم، وبشكل أكثر حسما، الى الانضمام إلى
منظمة التجارة الدولية، وهي عملية وان قد نراها نتيجة طبيعية
للمسار المذكور أعلاه، فانها ذات أسباب وأهداف وإجراءات
ليست سهلة التحقيق لعدة اسباب، منها ما يعود الى طبيعة
المنظمة واهداف وجودها او الى الظروف الاقتصادية العامة.

وفي هذا الاطار سوف نحاول التطرق بالتحليل الى التساؤل
التالي: ما هي الأهداف التي تتوخاها الجزائر من انضمامها الى
م.ع.ت.، وما هي العراقيل التي تصادفها في ذلك؟

ولطبيعة الموضوع يجب الولوج اليه عبر مفهوم كل من ATT و
OMC واهدافهما، وموقع الجزائر قبل اتجاهها الى المنظمة.

I- نظرة تاريخية حول الموضوع

مما لا شك فيه ان المعاملات التجارية بين المجتمعات، أصبحت
ذات أهمية عالية، وتشغل مجالا واسعا من جهود وحركة مختلف
الأطراف العاملة على المستوى الدولي، وحتى المحلي الوطني
والجهوي. ولم تأت هذه الاهمية فجأة بل كانت كذلك منذ
اتساع النشاط الاقتصادي للانسان، وخاصة مع توسعه خلال
القرون الوسطى وما تبعه من نتائج على الدول القوية التي
احتلت غيرها فيما بعد من جهة، أو على الدول الضعيفة
المهيمن عليها من جهة أخرى.

ولعل من المفيد ان نذكر هنا بان توسع وتطور الاقتصاد العالمي
كان نتيجة قوة وتحسن أداء الإقتصاد الرأسمالي، الذي اعتمد
بدوره على المبادلات الخارجية منذ بدايات الثورة الصناعية
الاولى في اوربا، والتي جاءت نتيجة تجمع عدد من الشروط

ملخص البحث :

تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في حركة
الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد
الدولي والبنك العالمي، برسم ومتابعة السياسات
الاقتصادية للعديد من الدول الأعضاء بها، من خلال
الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها للانضمام، أو
عند طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي أو البنك
العالمي. وقد أدت هذه الشروط في كثير من الدول،
إلى إصلاح اقتصادياتها وبنائها على أسس واقعية
وحقيقية.

وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي قامت بعدة
إصلاحات لاقتصادها الوطني، بهدف إرساء قواعد
وأسس نظام اقتصاد السوق، ثم اتجهت الى المنظمة
للانضمام، ولها في ذلك أهداف عديدة، إلا أن هناك
العديد من الصعوبات التي تمثل عراقيل لا يستهان بها.
وكل هذه الجوانب وان استطاعت المرور فيها فان
الأصعب هو الخطوات التي تلي الانضمام للاستفادة
منه.

الكلمات المفتاح: المنظمة العالمية للتجارة، اقتصاد
السوق، الإصلاحات الاقتصادية، التجارة الخارجية،
برنامج التعديل الهيكلي، السياسات التجارية، الدول
النامية، مزايا

تمهيد: تدخل الجزائر مرحلة حاسمة وحساسة من تاريخها
الاقتصادي باتجاهها الى الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة
(OMC)، وهذا بعد عدة اجراءات من الاصلاح والتعديل
الهيكلي لاقتصادها منذ أكثر من عشرية كاملة.

فقد بدأت اصلاحات استقلالية المؤسسات العمومية وعلاقتها
باجهزة الدولة في التسيير، وخصائص معاملاتها ودورها

الاقتصاد العالمي. فقد تأثرت بها الدول القوية، وكذلك الدول النامية غير البترولية، لما تحملته من أعباء إرتفاع أسعار موارد الطاقة، وايضا النامية البترولية التي لحقتها الازمة العكسية سنة 1982، التي ظهرت في شكل أزمة مديونية خانقة، وما اجر عنها من مشاكل على اقتصاديات مختلف الدول النامية. (5)

وقد اصبحت الدول النامية، لعدة اسباب أخرى لا يليق ذكرها هنا، مجبرة على المرور في ما يسمى بعمليات إعادة هيكلة اقتصادياتها، للعودة إلى القواعد الحقيقية والواقعية للاقتصاد الرأسمالي، أو ما يسمى باقتصاد السوق، نتيجة تطبيق شروط كل من صندوق النقد الدولي، في البرامج المقترحة على هذه الدول، وكذا شروط البنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة التي تستقطب هذه الدول اليوم. (6)

وهكذا، فقد حاولنا بهذه النظرة المختصرة الاقتراب من محيط موضوع هذه الورقة بشكل أقرب الى واقع الدول النامية، والظروف التي ساهمت في وصولها الى ضرورة الانضمام الى م.ع. للتجارة.

وفيما يتعلق بوضعية الجزائر فعند استقلالها سنة 1962، انتهجت نظام التوجيه المركزي للاقتصاد الوطني، خاصة مع انطلاق مخططات التنمية ابتداء من سنة 1967. إلا أن النجاح الذي حققته في تكوين قاعدة صناعية مهمة، منذ ذلك التاريخ حتى نهاية السبعينات لم تتمكن من استغلالها الجيد والعقلاني، لعدة أسباب تعود في أغلبها إلى طبيعة النظام الإقتصادي الإشتراكي وقواعده، وإلى الظروف الإجماعية والثقافية التي تميز بها المجتمع الجزائري في ما بعد الاستقلال السياسي للبلاد. وقد تم تناول التجربة الجزائرية في التنمية، وجوانبها الإيجابية والسلبية في العديد من الكتابات والاعمال، لا يتسع المجال هنا إلى ذكرها. (7)

ويمكن للوهلة الاولى، ملاحظة أن الجزائر لم تكن في منأى عن المشاكل التي مست مختلف الدول الاشتراكية سابقا، رغم تميزها (الجزائر) بوجود مصادر تمويل التنمية في شكل ثروات باطنية ومصادر طاقوية. إلا أن هذه المصادر كانت في نفس الوقت من عوامل تراكم أسباب الأزمة الاقتصادية فيها، لما لم تحسن استغلالها في تطوير قطاعات خارج المحروقات بالشكل المطلوب لتحقيق التوازن في هيكلها الاقتصادي، الذي ظل معتمدا على المحروقات الى حد اليوم.

وقبل التطرق الى انضمام الجزائر الى م.ع.ت.، سوف نمر عبر كل من اتفاقية الغات، ثم المنظمة ع. للتجارة، حتى يتضح

آنذاك، منها التوسع في الجانب التجاري الداخلي والخارجي خاصة، وما تم جنيه من ذلك (2).

كما أن المفكرين الكلاسيك قد عملوا في التنظير للحرية التجارية والمزايا التي يحصل عليها مختلف المتعاملين كأطراف أقوى أو ضعفاء. فكانت لنظريات كل من آدم سميث للقيم المطلقة، وبعده نظرية ريكاردو للقيم النسبية في التجارة الخارجية، دور فعال في توجيه الممارسات الواقعية منذ القرن الثامن عشر، وقد أنتجت تقسيما دوليا للعمل، وتخصصا في الانتاج محضا في حق الدول الضعيفة، والتي أصبحت تنعت بمختلف نعوت التخلف فيما بعد.

وقد جاء النيوكلاسيك والمعاصرون فيما بعد لتكريس نفس المنهج والأهداف في نظرياتهم في هذا الموضوع. وتزخر الأدبيات الإقتصادية بالتحليلات المدعمة لإتجاه هؤلاء، الذي نراه ينتصر اليوم بشكل أكثر وضوحا، وبالتحليلات التي تنقدها وترد عليها خاصة من الإتجاه الماركسي واقتصادي الدول النامية، وما قدمه في ذلك كل من ر. لوكسومبورغ، وس. أمين وغيرهم في نظرية التبادل اللامتكافئ. (3)

وازداد وضوح الاهتمام بالمعاملات التجارية الدولية وشروطها، مع نهاية الحرب العالمية الثانية بحرص الدول المنتصرة في الحرب على وضع مقاييس وهيئات، تسهر على تنظيم ومتابعة هذه المعاملات وتسهيل القيام بها، وهذا لتفادي العودة الى المشاكل التي شهدها العالم قبل تلك الفترة من اختناقات وأزمات أبرزها أزمة 1929-32.

وأحدث منذ سنة 1945 أهم قطبين في التنظيم المالي والتجاري الدولي، وهما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ولكل منهما أهداف ومبررات وشروط، ليس مكانها هنا، إلا أنهما جاءا في تصور إطار أوسع كان يفترض ان يضم قطبا ثالثا وهو منظمة التجارة الدولية، التي لم تر النور في الوقت المرجو لها لعدم الاتفاق عليها في البداية لتضارب مصالح الدول المعنية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية (و.م.أ.).

وكبديل لهذه المنظمة أنشئت اتفاقية الغات (GATT)، بتوقيع 23 دولة عليها، منها 13 دولة نامية، في مؤتمر دولي عقد بجنيف سنة 1947، وقد دعت اليه الو.م.أ. واتخذت له الترتيبات اللازمة. (4)

وبعد مرور الأربعين سنة الجيدة التي شهدتها الاقتصاد العالمي 1945-1973، والتي استفادت من ظروف إعادة البناء، وانطلاق التنمية في الدول المستقلة حديثا، جاءت النكسة البترولية الأولى سنة 1973، والتي كان لها أثر قوي على

يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.

4- العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية، واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة الاستغلال الأمثل.

5- تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ لأسواق بعضها بعضا، وهذا ما يحقق توسيع التجارة العالمية واستقرارها.

من خلال التمعن في محتوى هذه الأهداف، يمكن القول أنها تخدم مصالح الدول التي تملك تجارة خارجية متطورة، وهي الدول الرأسمالية المتقدمة التي تسعى إلى إيجاد أسواق خارجية لتصريف منتجاتها. وهذا المنطق في الواقع قد لازم ظهور وتوسع الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من القرن الخامس عشر خاصة، ولنا في سياسات التجار في كل من إنجلترا، فرنسا وإسبانيا، آنذاك أوضح مؤشر على ذلك. (9)

2- المنظمة العالمية للتجارة وأهدافها: ظهرت المنظمة العالمية للتجارة OMC إلى حيز الوجود في 01 جانفي 1995 بعد الاتفاقيات التي تم التوصل إليها من خلال جولة الأورغواي، التي تعتبر آخر جولة من جولات المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. (10)

و فيها الاتفاقية المنشأة لهذه المنظمة لتكون الإطار المؤسسي المشترك لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقيات التي تم التطرق إليها، بالإضافة إلى الأدوات القانونية المتصلة بها. (11) فأصبحت هذه المنظمة إطارا أوسع يوطر المبادلات التجارية ويجول دون النزاعات التي طالما كانت توتر العلاقات في كثير من الأحيان بين التكتلات الإقليمية التي كان يقوم عليها الاقتصاد العالمي في عهد اتفاقية الـ GATT، وأصبحت هذه الأخيرة جزءا من المنظمة.

إن مصدر رمز المنظمة العالمية للتجارة OMC هو اختصار لـ "de commerce organisation mondiale"، ويختلف مفهوم المنظمة عن الاتفاقية في عدة جوانب. سنحاول تقديم أهم التعاريف التي أطلقت على هذه المنظمة بالإضافة إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وذلك من خلال ما يلي:

1- «المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة وهي تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي» (12).

2- «هي مؤسسة دولية مستقلة من الناحيتين المالية والإدارية، وغير خاضعة لمظلة الأمم المتحدة» (13).

الفرق بينهما من ناحية طبيعة كل منهما، وكذا ما يترتب عن ذلك عند القيام بإجراءات الانضمام إليهما.

II- الغات والمنظمة العالمية للتجارة

1- الغات وأهدافها: في سنة 1945 نجح مؤتمر بريتن وودز (Bretton Woods)، في إنشاء كل من صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ليتسع فيما بعد إلى البنك العالمي. وفي نفس الإطار حاولت مجموعة من الدول بإنشاء هيئة مكملة للهيئتين السابقتين لتنظيم شؤون التجارة الدولية، معالجة مشكلة ضعف نمو نسبة التجارة العالمية المتأثرة بالصعوبات والعراقيل التي عرفها الاقتصاد العالمي ككل، والتي زادت حدتها بعد الحرب العالمية الثانية.

إلا أن عملية انشاء منظمة التجارة في البداية فشلت، في المؤتمر الدولي لممثلي 53 دولة بمفانا سنة 1947، نظرا لتدخل مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خاصة. وتم إبرام معاهدة فيما بين عدد 23 من الدول اتفقت فيها على تخفيض التعريفات الجمركية، ورفع القيود على التجارة الدولية بنفس السنة، حيث أصبحت تعرف فيما بعد باتفاقية الغات (GATT). وتعني هذه الكلمة اختصارا لتسمية: الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بالإنجليزية: General Agreement on Tariffs and Trade.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية، في انتظار إنشاء منظمة عالمية للتجارة. وأصبحت الاتفاقية الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي، إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

و رغم أن هذه الاتفاقية ليست منظمة عالمية، إلا أنها كانت تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف، من خلال الالتزام بتطبيق أحكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة. ومن هذه الأهداف: (8)

1- تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة، بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها أن تحد من حرية المبادلات التجارية.

2- البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها، وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول، وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا، و بالتالي تنمية الثروة.

3- العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة، من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول، وما

3- «هي منظمة دولية تعنى بتنظيم التجارة بين الدول الأعضاء وتشكل منتدى للمفاوضات متعددة الأطراف. (14)

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن OMC هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، لكنها تختلف عنهما من حيث أنه يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء، سواءً من خلال الوزراء أو من خلال المسؤولين. وعادةً ما تصدر القرارات باتفاق الآراء. أي أن منظمة التجارة العالمية لا تفوض السلطة إلى مجلس الإدارة، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلد، كما تعتبر منظمة حكومية، لذا فإنه لا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الأعضاء.

و يتم اتخاذ القرارات في هذه المنظمة بمشاركة جميع الأعضاء، وبما أن أغلب أعضاء هذه المنظمة هم دول نامية، فيمكن لهذه الدول أن ترفض القرارات التي تضر بمصالحها.

ويمكن ربط الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها هذه المنظمة بالأسباب التي أدت إلى ظهورها. وكما تمت الإشارة إليه، فإن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الاتفاق بشأن إنشاء هذه المنظمة هو تفاقم التوتر بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، وعليه فإن أهداف هذه المنظمة تتمثل في النقاط التالية: (15)

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: ويتم ذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية. فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل وهو ما يسمح للدول بطرح إشغالاتها والتفاوض حول الأمور المتعلقة بالتجارة.

2- تحقيق التنمية: لجميع الدول الأعضاء، وخاصةً الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75 % من مجموع الأعضاء. ويمكن تحقيق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء اتخاذ وإصدار القرارات، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

3- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: بالتقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها، للإشارة فإن هذه النزاعات كثيراً ما كانت عائقاً أمام التجارة الدولية في عهد اتفاقية الـ GATT، بسبب غياب آلية خاصة لحل هذه النزاعات، لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على هذه النزاعات، التي عانت منها الدول النامية كثيراً.

4- البحث عن آلية تواصل بين الدول الأعضاء: وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، وهذا

عن طريق إلزام كل الدول الأعضاء بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية، والأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية، ذلك لأن المنظمة تهدف إلى تحقيق الشفافية في المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء.

5- تقوية الاقتصاد العالمي: وذلك من خلال تحرير التجارة من جميع القيود، و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، مما يسمح برفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء.

من خلال هذه الأهداف يبدو أنه بعد إنشاء هذه المنظمة، ستحرر التجارة العالمية بشكل كبير، وستمكن الدول النامية من الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة، بالإضافة إلى القضاء على التجاوزات التي كانت تتعرض لها الدول الأولى من قبل الثانية، وكل ذلك بفضل جهاز حل النزاعات الذي تديره المنظمة العالمية للتجارة.

وبما أن هذه المنظمة هيئة حقيقية عكس اتفاقية الـ GATT، التي كانت عبارة عن اتفاقية مؤقتة، فهي تتولى قيادة المراحل المقبلة لتحرير التجارة العالمية، خاصةً في بعض المجالات التي لم يتم الاتفاق حولها بشكل نهائي، بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى التي لم يتم التطرق إليها كقطاع المحروقات مثلاً. ويهدف الوصول إلى تحرير كامل للتجارة الدولية تتولى المنظمة المهام التالية: (16)

1- تسهيل تنفيذ وإدارة أعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وتقوم بالإشراف على تنفيذ الاتفاقيات المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

2- تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلاً حول بعض الأمور، التي تم الإتفاق عليها خلال جولة الأورغواي كقطاع الخدمات مثلاً، الذي تم تأجيل الاتفاق حول كل جوانبه في جولة الأورغواي إلى المفاوضات التي تشرف عليها المنظمة، بالإضافة إلى المفاوضات الأخرى الرامية إلى تحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية.

3- الفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية، وذلك من خلال الإدارة والإشراف على الاتفاقية المنشئة لجهاز تسوية المنازعات، والتي تحدد طبيعة عمل وأسلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور، وذلك طبقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن خلال جولة الأورغواي.

3- من جانب الشمول: لقد كانت قواعد الاتفاقية تشمل التجارة في السلع فقط، بينما اتفاقية المنظمة فإنها تشمل بالإضافة إلى التجارة في البضائع التجارية في الخدمات، والأبعاد التجارية للملكية الفكرية والمنسوجات والملابس والاستثمار، وعليه فإن المنظمة العالمية للتجارة اهتمت بجميع الجوانب المتعلقة بالتجارة الدولية.

4- في مجال تسوية المنازعات: إن الأحكام الخاصة بتسوية المنازعات التجارية في عهد الاتفاقية، تميزت بالقصور وعدم الفاعلية، وذلك بسبب غياب الهيئة المخولة بالإشراف على تنفيذ هذه الأحكام، كما أنها لم تكن ملزمة بالقدر الكافي، ولذلك سادت الفوضى في العلاقات التجارية الدولية آنذاك، حيث كانت الدول تتبادل العقوبات التجارية فيما بينها وفقاً للقوانين التجارية المحلية لكل منها. بينما يسهر جهاز تسوية المنازعات في المنظمة، على حماية حقوق الأعضاء، والحفاظ على التزاماتهم المترتبة بموجب الاتفاقيات، حيث تسهر هيئة دائمة للاستئناف لمراجعة أي نتائج تتوصل إليها لجان تسوية المنازعات.

5- من جانب الشخصية القانونية: تعبر الشخصية القانونية عن العلاقة الموجودة بين وحدة معينة ونظام قانوني محدد. فكل نظام قانوني يحدد من هو الشخص الذي يتمتع بالشخصية القانونية ومن لا يتمتع بها. فالانفاقية لم تكن تتمتع بالشخصية القانونية، ذلك أنها لم تكن منظمة دولية عكس المنظمة العالمية للتجارة، التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية. لذا فإنها تتمتع "بالأهلية في إبرام المعاهدات الدولية مع الدول الأعضاء والحصانة أمام القضاء الداخلي في الدول الأعضاء، كما أنه من حقها تقديم المطالبات المتصلة بتعويض الأضرار التي قد تصيبها أو تصيب موظفيها، كما تتحمل المسؤولية الدولية التي قد تصيب دول أو رعايا دول أعضاء أو غير أعضاء بها". (19)

وبهذا يمكن القول أن الدول الأعضاء بهذه المنظمة، بإمكانها الدفاع عن مصالحها وحمايتها من التجاوزات التي قد تحدث خاصة من قبل الدول المتقدمة، التي كثيراً ما تحاول الاعتداء على المبادئ الأساسية للمنظمة. وعليه فإن انضمام الدول النامية إلى هذه المنظمة قد يوفر لها الحماية بشكل أفضل مما كانت عليه قبل انضمامها، وذلك من خلال وجود جهاز فعال وصارم خاص لتسوية المنازعات، وهذا عكس ما كانت عليه الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الـ GATT، التي طالما عانت من الاختراقات المتكررة لمبادئ الاتفاقية من قبل الدول المتقدمة خاصة.

4- متابعة ومراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء، وذلك عن طريق جهاز مراجعة السياسات التجارية لهذه الدول، والتي تتم وفقاً لفترات زمنية محددة، وهي كل أربع سنوات للدول النامية وكل سنتين للدول المتقدمة. والهدف من ذلك هو الإطلاع على التغيرات التي تحدثها الدول الأعضاء على سياساتها التجارية ومدى موافقتها لأحكام الاتفاقيات، ومن جهة أخرى العمل على تكريس مبدأ الشفافية، من خلال تعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الأعضاء، وإعطاء فرصة للتفاوض حول السياسات التجارية لكل عضو.

5- التعاون مع الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنسيق سياسات إدارة شؤون الاقتصاد العالمي، شاملاً جوانبه المالية النقدية والتجارية، وتتم المشاورات داخل المنظمة حول الشكل المناسب لأوجه هذا التعاون.

هذه مجمل المهام التي أوكلت إلى المنظمة العالمية للتجارة، والتي غيرت ملامح الاقتصاد العالمي بعد ظهورها، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية بين عدد من البلدان التي تسعى للاستفادة من تحرير التجارة، وحركة رؤوس الأموال الدولية. إلا إن درجة الاستفادة تختلف من دولة لأخرى، وذلك بسبب اختلاف القوة الاقتصادية لهذه الدول.

3- أهم الاختلافات بين OMC واتفاقية الـ GATT

لقد جاءت المنظمة العالمية للتجارة بعد عدة دورات من الغات آخرها دورة الأورغواي، كما تمت الإشارة إليه سابقاً، وتختلف كل منهما عن الأخرى في عدة نواح مهمة، منها على الخصوص: (17)

1- الجانب القانوني: تعتبر الاتفاقية كمجموعة من القواعد مخصصة لغرض محدد ومؤقتة، بينما المنظمة واتفاقياتها فهي دائمة، وباعتبارها منظمة دولية فإنها تتمتع بأساس قانوني. من جهة أخرى، فإن المنظمة تضم "الأعضاء" بينما الاتفاقية تضم "الأطراف المتعاقدة"، وهو ما يؤكد أن هذه الاتفاقية كانت من الناحية الرسمية معاهدة دولية وليست منظمة عالمية.

2- من جانب المنهج: كانت الاتفاقية عبارة عن أداة متعددة الأطراف، حيث تمت الموافقة على سلسلة من الاتفاقيات على أساس متعدد الجوانب أي على أساس انتقائي، بينما المنظمة فقد حظيت بموافقة وقبول أعضائها ككيان موحد. لذلك فإن جميع الاتفاقيات التي تشكل هذه المنظمة هي اتفاقيات متعددة الأطراف وتشمل التزامات لعضوية المنظمة، بمعنى لا يمكن قبول اتفاقيات معينة ورفض اتفاقيات أخرى من طرف البلد العضو، بل عليه أن يقبل جميع الاتفاقيات كحزمة واحدة. (18)

مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، وما يتطلبه ذلك من انفتاح اقتصادي بهدف عصنة الجهاز الإنتاجي.

1- الأهداف التي تسعى الجزائر لتحقيقها من هذا الانضمام: لم تبد الجزائر نيتها في الانضمام إلى هذه المنظمة، إلا بعد أن تأكدت أن لا جدوى من تفاديها والبقاء على هامشها، خاصة بعد أن شرعت في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق، الذي يتطلب تحرير التجارة الخارجية، وهو شرط أساسي من شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. فهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء ذلك وأهمها ما يلي:

1- إنعاش الاقتصاد الوطني: مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفات الجمركية عند حد أقصى وحد أدنى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، باحتكاك المنتجات المحلية بالمنتجات الأجنبية، وبالتالي الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، والتقنيات المتطورة المستعملة في عملية الإنتاج. وبالتالي زيادة المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني، عن طريق تحسين المنتجين المحليين منتجاتهم من حيث الجودة، الفعالية والكفاءة والتسيير الجيد من أجل البقاء في السوق، وهو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني.

2- تحفيز وتشجيع الاستثمارات: إن تشجيع الاستثمارات وتحفيزها، مرتبط بنجاح الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، التي انطلقت في أواخر الثمانينات، وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر عدة مزايا للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب، حيث أن قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في سنة 1990، تضمن عدة تحفيزات كالمساواة بين المستثمرين الأجانب والمحليين في مجال الامتيازات، والإعفاءات الضريبية، إلا أنه لم يتم التوصل إلى الهدف المنشود، إذ أن من بين مجموع الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ألف من سنة 1993 حتى سنة 2001، تم تجسيد 10 % منها فقط. (20)

وبالتالي فإن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها. خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، وما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات، والتكنولوجيا وفي استغلال

غير أن المهام والأهداف المسطرة للمنظمة لا يمكن رؤيتها إلا ضمن محيط وظروف اقتصادية دولية، تتميز بعمولة الاقتصاد وهيمنة الأطراف الفاعلة فيه، وعلى رأسها مجموعة السبعة المصنعة، التي تحرك ركائز الاقتصاد العالمي الثلاثة لما يخدم أهدافها ومصالحها الاقتصادية وغيرها، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات التي لها دور تاريخي وأساسي في هذا الموضوع. ومن جهة أخرى لا يمكن إهمال دور هذه الدول والشركات في العمل على نشر التكنولوجيا في مختلف أوجهها، الصناعية التسييرية أو الإدارية، وكذا المعرفية. وهو ما يكون في مجموعه أسباب نشر الثقافة و الرشادة الاقتصادية، التي تسمح بتحقيق مستويات فعالية وكفاءة جد جيدة لمختلف عوامل الإنتاج المتوفرة. كما أن حرية حركة هذه العوامل بين القطاعات الاقتصادية والمجتمعات توفر شروطا أساسيا لتحقيق تلك الفعالية والكفاءة.

وهذه العوامل تتركز في الواقع على قيم المجتمع الرأسمالي منذ تكونه مع انطلاق الثورة الثقافية، ثم الصناعية في أوروبا في القرون الوسطى. وهي القيم التي ساهمت وتساهم في تطور الاقتصاد العالمي، بغض النظر عن مدى مطابقتها لثقافات المجتمعات الأخرى، التي تجد اليوم نفسها مجبرة على التعامل والتكيف معها بالدخول في دائرة العمولة، بأسباب وأهداف معينة، وتحاول الاستفادة من ما يمكن أن تحصل عليه من شروط إيجابية، لتحسين اقتصادياتها. والجزائر في ظروفها الاقتصادية الحالية تقدم حالة معبرة في هذا الموضوع.

III- أهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

بما أن المنظمة العالمية للتجارة هي امتداد لاتفاقية الغات، فإن التعاقد في هذه الاتفاقية هو بمثابة الانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى حيز الوجود، حيث أن الأعضاء الأصليين لهذه المنظمة هم أطراف متعاقدون في اتفاقية الغات. وبما أن الجزائر لم تكن طرفا متعاقدًا في الاتفاقية، فإنها ليست من الأعضاء الأصليين للمنظمة، وسوف نسلط الضوء على الأسباب والدوافع التي كانت وراء طلبها للانضمام إلى هذه المنظمة.

إن الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ليس إجبارياً على الدول، بل هو خيار تختاره الدولة، وذلك حسب وضعيتها الاقتصادية والسياسية. فطلب الجزائر لعضوية هذه المنظمة، كان قناعة منها بأن الانضمام إليها قد يتيح لها فرصاً أفضل لإنعاش اقتصادها وتطويره، مما لو بقيت خارجها، خاصة وأن الجزائر في

الإعفاء إلى 10 عشر سنوات، وكذلك تدابير الصحة والصحة النباتية التي تمس السلع المستوردة، بالإضافة إلى إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، بحيث يؤجل تطبيق إجراءات الاستثمار المتصل بالتجارة، وبأحكام ميزان المدفوعات إلى 05 سنوات، ويمكن أن تصل إلى 07 سنوات، وذلك بطلب من البلد المعني.

ب - يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.

ج - يمكن فرض شرط استعمال نسبة من السلع المحلية، لإنتاج بعض السلع من طرف مؤسسات أجنبية لمدة تصل إلى 08 سنوات، كما أن هناك إجراءات أخرى يمكن للجزائر أن تستفيد منها.

وحتى تستفيد الجزائر من هذه المزايا يجب عليها اتباع الخطوات والإجراءات التالية:

أ - وضع سياسة اقتصادية وتجارية، واعتماد استراتيجية تنمية بعيدة المدى، معتمدة على القدرات الذاتية مع شرط أن لا تكون متعارضة مع شروط الانضمام إلى المنظمة.

ب- تجديد الطاقة الفكرية البشرية، التي تتحكم في الإدارة الجزائرية، وتكوين المسيرين على الطرق الحديثة للتسيير.

ج- إعطاء فرص متكافئة لكل المستثمرين الجزائريين، والعمل على القضاء على المعاملات التمييزية.

د- إعطاء عناية أكثر للمؤسسات القادرة على المنافسة الدولية، والعمل على تنمية طاقة التصدير.

هـ- تحرير الإدارة الجزائرية من كل أشكال الضغط والمساومة، أي الرشوة والتمييز.

و- وضع أكبر عدد ممكن من الشروط الخاصة بالانضمام، بهدف حماية القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية في المدى المتوسط، وهذا يتوقف على مستوى وقدرة فريق الخبراء الجزائريين المتفاوضين، لأن الشرط الوحيدة للجزائر الذي يجب على الوفد الجزائري التمسك به، هو حماية المنتج الوطني.

ز- الاهتمام بالعنصر البشري الذي يمثل العنصر الأساسي في العملية الإنتاجية.

ح- التركيز على القطاع الخاص في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واهتمام القطاع العام بالقطاعات الإستراتيجية الكبرى، مع الاستقلالية في التسيير.

للإشارة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تحتل في الاقتصاديات الغربية ما يقارب 80 % من السوق، بينما في

الهوامش المتوفرة في الرجحية ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.

3 - مسايرة التجارة الدولية: يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج، وذلك بسبب اعتماده على قطاع المحروقات، الذي يقدم أكثر من 95 % من الصادرات الجزائرية، ومن جهته، يتميز الجهاز الإنتاجي الجزائري بضعفه وعدم قدرته على المنافسة من ناحية مدخلاته من السلع الوسيطة والمعدات الإنتاجية التي تستورد في أغلبها، وعدم مسيرته للتطورات الحديثة، مما تسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

لذا فإن لجوء الجزائر إلى الأسواق العالمية و الجهوية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة، من المواد الغذائية. ومن جهة أخرى فاعتبار الجزائر مستوردا صاف للغذاء، والتجارة الخارجية تلعب دورا فعالا في الاقتصاد الوطني، فلا يمكن للجزائر أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية، إذا أرادت أن تسير التطورات الحديثة.

4- الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة: إن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها، تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للانضمام إليها. والجزائر كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

ومن أهم المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء هي حماية المنتج الوطني من المنافسة، خاصة في المدى القصير، وذلك بالسماح لها بالإبقاء على تعريفه جمركية مرتفعة نوعا ما، وكذلك مدة التحرير والتي قد تصل إلى 10 سنوات، بدلا من 06 سنوات للدول المتقدمة.(21)

وبصفة عامة، فقد منحت للدول النامية عند انضمامها إلى هذه المنظمة، مجموعة من الامتيازات، هدفها بالدرجة الأولى هو تسهيل التزام الدول النامية بأحكام المنظمة في إطار تحرير التجارة الدولية، كما تعتبر هذه الامتيازات بمثابة حوافز تساعد الدول النامية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، وتعديل تشريعاتها وسياساتها التجارية، حتى تتلاءم مع الفكر الجديد لتحرير التجارة الدولية.

وانضمام الجزائر إلى هذه المنظمة، حسب وزير التجارة السابق، قد يمنح لها عدة مزايا نذكرها في النقاط الأساسية التالية:(22)

أ - الاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية، والتي تمس عدة قطاعات، منها قطاع الفلاحة، الذي تصل فيه مدة

هذه الاتفاقية على أساس التوصية العامة « Recommandation » في 18 نوفمبر 1960. وبعد ذلك بخمس سنوات، وبالضبط في مارس 1965، قرر الأعضاء المتعاقدون أن تستفيد من التطبيق الفعلي لقواعد الاتفاقية، مثلها مثل الدول النامية الأخرى، وهكذا بدأت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ في الاتفاقية، بتطبيق المادة 26 الفقرة " ج " الخاصة بالقواعد والإجراءات التي تخص الدول التي كانت مستعمرة. (26)

وبقيت الجزائر تستفيد من نظام الملاحظ، إلا أنها لم تتقدم بطلب التعاقد في هذه الاتفاقية إلى غاية سنة 1987، أي في آخر جولة وهي جولة الأوروغواي.

1- وضعية الجزائر قبل جولة الأوروغواي: قبل جولة الأوروغواي تم السماح للجزائر، وغيرها من الدول التي كانت مستعمرة ثم استقلت، أن تستفيد من تطبيق قواعد الاتفاقية، ولكن بصفة مؤقتة، ذلك في انتظار أن تتخذ سياسة نهائية لتجارتها.

بعدما أصبحت الجزائر تتمتع بصفة عضو مشارك أو منتسب في الاتفاقية، أي ما يعرف أو يسمى بـ « FACTO »، فقد أصبحت ملزمة باحترام القواعد والمبادئ العامة في الاتفاقية، لكنها غير مجبرة على احترام الترتيبات الخاصة بالإجراءات، كالإعلان عن المقاييس، أو الإجراءات التي تعمل بها أو تستعملها.

و سمحت هذه الوضعية للجزائر بالاستفادة من بعض الإيجابيات، التي تمنحها الاتفاقية مثل شرط الأمانة المفضلة، والمعاملة الخاصة الممنوحة للدول النامية. ولهذا كان على الجزائر أن تطبق مبدأ تعميم معاملة الدول الأكثر رعاية في علاقاتها مع الدول المتعاقدة، لكنها لم تكن ملزمة بالقيام بتخفيضات جمركية، لأنها لم تكن طرفاً في الاتفاقية.

2- مكانة الجزائر من الاتفاقية أثناء وبعد جولة الأوروغواي: أثناء قيام جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف في سنة 1986، قررت الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات جولة الأوروغواي مع شرط أن تبلغ نية الانخراط أو التعاقد في الاتفاقية قبل 30 أبريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة، حيث كانت هذه الدول ومن بينها الجزائر تشارك كعضو ملاحظ دون شرط تبليغ نية التعاقد.

وفعلاً فقد قدمت الجزائر في 30 أبريل 1987 إلى سكرتارية الاتفاقية مقررًا تبين فيه نيتها في الانخراط والتعاقد في الاتفاقية،

الجزائر فعددها بلغ حسب الإحصائيات التي قامت بها وزارة القطاع في سنة 2002 ما يقارب 179 ألف مؤسسة، في حين كان ينبغي أن تصل إلى 600 ألف أو 800 ألف مؤسسة حسب المعدل العالمي بالنسبة لعدد السكان، وهو ما يبين ضعف الاستثمارات في الجزائر. (23)

5- البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة: إن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية، ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجاباً وسلباً وبدرجات مختلفة. وبما أن الدول غير الأعضاء بالمنظمة لا تستفيد من المزايا الخاصة بالدول الأعضاء، فإن العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام إلى هذه المنظمة - مادامت الآثار السلبية موجودة فعلاً- فمثلاً الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، قد يؤثر على موازين مدفوعات جميع الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير، ومنها الجزائر، بغض النظر عن عضويتها بالمنظمة أم لا.

ومن جهة أخرى فإن هناك عددا هائلا من الدول التي تتمتع بعضوية هذه المنظمة، إذ بلغ عددها 144 دولة حتى نهاية سنة 2002، هذا العدد من الدول يسيطر على 90% من المبادلات التجارية الدولية، وأغلب هذه الدول انضمت خلال جولة الأوروغواي. (24)

ومنذ ظهور هذه المنظمة إلى حيز الوجود وحتى نهاية سنة 2002م، انضمت 15 دولة جديدة إليها، وتوجد 28 دولة أخرى في طريقها للانضمام، ومن بينها الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، هناك 40 دولة إفريقية تتمتع بعضوية هذه المنظمة. للإشارة فإن الدول النامية تمثل الأغلبية من بين أعضاء المنظمة، كما أن أغلب الدول العربية هي أعضاء بهذه المنظمة. (25)

IV- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

إن الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، يكون بإتباع عدة إجراءات وخطوات متسلسلة، ذلك أنه لا توجد شروط محددة لذلك، بل يتم الانضمام عن طريق التفاوض مع أعضائها، لأن كل حالة انضمام لها خصوصياتها. وغالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات، بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام.

1- وضعية الجزائر بين عهد الاتفاقية والمنظمة: لقد كانت الجزائر تابعة لاتفاقية GATT عن طريق الالتزامات المتخذة من طرف السلطات الاستعمارية الفرنسية، وذلك في إطار المفاوضات التجارية متعددة الأطراف. وانسحبت الجزائر من

الجزائر أن تعمل على تعديل المزيد من القوانين، بما يتناسب ومتطلبات السوق العالمية، ويضمن الحقوق الفردية للإبداعات والاختراعات وتسويقها في الجزائر.

وفي هذا الصدد فقد قدمت الجزائر التزاما بأن تقوم بتعديل جميع التشريعات، وستصبح مطابقة مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة وذلك قبل نهاية سنة 2003. (29)

2- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية: إن أول إجراء رسمي ملموس بخصوص تحرير التجارة الخارجية، جاء به قانون المالية التكميلي لسنة 1990، عندما أعاد الاعتبار لتجار الجملة، حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصرف.

وفي سنة 1994 تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي، الذي باشرته السلطات آنذاك، عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث تم فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها، و تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة، أدى إلى ظهور عدة متعاملين حواص في التجارة الخارجية، الأمر الذي أدى إلى خفض الاحتكار. وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي 1995/1998، تم التركيز على إعادة هيكلة التعريفات الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة. وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفات الجمركية لسنة 1992.

وابتداءً من جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خالياً من كل القيود الكمية، وبهدف زيادة وتشجيع التصدير، جاء قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والإعفاء من الدفع الجزائي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات تصدير السلع والخدمات.

كما تم تحرير أسعار العديد من المواد، وتم إلغاء الضوابط على هوامش الربح، وتحرير أسعار عدة مواد كالسكر والحبوب بخلاف القمح، ابتداءً من منتصف سنة 1995. وفي نهاية سنة 1996 ألغى دعم جميع المواد الغذائية. و يسمح ذلك بتحرير الأسعار وبمكثها من أداء دورها، المتمثل في الملاءمة بين العرض والطلب من جهة، والقضاء على الاحتكار من جهة ثانية، بالإضافة إلى تطوير ميكانيزمات المنافسة.

من جهة أخرى، و رغم الالتحاق بالسوق الأوروبية بواسطة الاتفاق المبرم منذ سنوات، إلا أن هذه الإجراءات التي كانت الجزائر تسعى من ورائها إلى جلب الاستثمارات الخاصة، الداخلية والخارجية، لم تر نتائجها المرجوة محققة بالمستوى المطلوب، مع تسجيل تأخر ملحوظ في إجراءات التصحيح

والقيام بلقاءات مع الأطراف المتعاقدة من أجل الانخراط النهائي، وفي جويلية 1987، تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف وطلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية. وهكذا فقد شاركت الجزائر في جولة الأورغواي كعضو ملاحظ، وفي نهاية أعمال الجولة، قامت الجزائر بالتوقيع على القرار النهائي وهذا بمراكش في المغرب.

2- الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتحضير عملية الانضمام إلى OMC: من أهم الشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في الانضمام إليها، انتهاج نظام اقتصاد السوق. بهدف تحقيق الانفتاح الاقتصادي، وتحرير تجارتها الخارجية، بالإضافة إلى تفكيك الرسوم الجمركية، وتعديل قوانينها وفق القوانين والتشريعات الدولية.

وباعتبار الجزائر تتفاوض حالياً من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة، وبهدف تسهيل و تسريع العملية، قامت باتخاذ عدة إجراءات، تتمثل أهمها في:

1- تعديل المنظومة القانونية: من أهم التسهيلات التي يمكن تقديمها لتسريع عملية الانضمام، هي تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة، وفي هذا الصدد فقد خطت الجزائر خطوة كبيرة في مجال الإصلاح التشريعي، بحيث تمت مراجعة قانون التعريفات الجمركية، الشيء الذي يسهل في عملية التفاوض، وذلك لأهمية التعريفات الجمركية في المفاوضات.

إن هذا التعديل، سوف يساعد في تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما قد يساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، ومن هذا المنطلق عملت الجزائر على مثل إصدار أمر رئاسي في أوت 2001. (27) يتضمن قانون الاستثمار. وكانت في كل مرة تسعى لتطوير منظومتها القانونية، وصادقت على اتفاقية " بيرن " المتعلقة بحماية الأعمال الأدبية والفنية في سنة 1997 (28)، مما أعطى القوانين الجزائرية مرجعية دولية، وفتح الفضاء الجزائري في المجال الفكري والفني والعلمي على التنظيمات العالمية، والقوانين الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات.

ومن جهة أخرى، فقد وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة، والتي تنص على ضرورة التزام الدول الأعضاء في المنظمة بعدة محاور، منها حقوق المؤلف، حماية العلامات التجارية وبراءات الاختراع، بالإضافة إلى الأعمال الفنية والتقنية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى خلق جو من الانسجام في السوق العالمية وتنظيمها، كما أنها مهمة بالنسبة للدول التي تتفاوض بشأن الانضمام، لذلك يجب على

في أواخر الثمانينات، وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والتفتح على الاقتصاد العالمي.

فقد بدأت خطوات انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة منذ تقديمها لطلب التعاقد في الغات، وكان ذلك في 30 أبريل 1987. (31) وعند ظهور المنظمة ي 01 جانفي 1995، تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدون في الغات، والذين أصبحوا يمثلون الأعضاء الأصليين للمنظمة، على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وكان ذلك فعلاً في 30 جانفي 1995 ويتطلب الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة اتباع الإجراءات التالية:

1- تقديم طلب الانضمام: بعدما تم تحويل ملف الانضمام من الغات إلى المنظمة في سنة 1995، قامت السلطات المعنية بتقديم طلب الانضمام فعلياً إلى هذه المنظمة في جوان 1996، (32) وذلك من خلال تقديم مذكرة إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على كل الدول الأعضاء بالمنظمة، كما تم إعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء يترأسه سفير الأرجنتين لدى المنظمة، و كلف هذا الفريق بمتابعة ملف انضمام الجزائر إلى المنظمة.

2- تقديم مذكرة السياسة التجارية: تحتوي مذكرة السياسة التجارية التي تقدمها الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، على العناصر الأساسية التالية:

أ- مقدمة تحتوي على بيانات عن الأهداف العامة للنظام الذي تتبعه الدول طالبة العضوية في سياستها التجارية، و العلاقة بين هذه الأهداف وأهداف المنظمة العالمية للتجارة.

ب- البنية الاقتصادية، السياسات الاقتصادية والتجارة العالمية.

ج- إطار صنع وتنفيذ السياسات المؤثرة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات.

د- السياسات التي تؤثر على التجارة في السلع.

هـ- نظام الملكية الفكرية المتعلق بالتجارة.

و- نظام الخدمات المتعلق بالتجارة.

وقد قدمت الجزائر مذكرة تشرح فيها سياستها التجارية بتاريخ 05 جوان 1996، وكانت تحتوي هذه المذكرة على العناصر الأساسية التالية: (33)

أ- شرح الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية، حيث تم التطرق إلى التطورات الكبيرة التي حققت على مستوى التنظيم

الهيكلية للاقتصاد الوطني، مثل التأخر في عمليات الخصخصة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية على المستوى الوطني.

وهذه الجوانب في الواقع هي نتيجة لعدة أسباب لها علاقة بالظروف الوطنية العامة التي تميزت بها الجزائر منذ عشرية أو أكثر، وبالجوانب الخاصة بالخطاب السياسي غير الحاسم و غير الواضح أحياناً، وغير المتناسق مع الإجراءات الواقعية. وفي هذا الموضوع يمكن ذكر النقاط التالية: (30)

1- ضعف أدوات تأطير الجهاز المصرفي والمالي الذي يلعب الدور المحرك للنشاط التنموي، وتباطؤ إصلاحه.

2- ضعف مستوى الاستثمارات، نتيجة عدة جوانب متعلقة بالمخطط الاقتصادي، كالبيروقراطية المستمرة في ما يتعلق بالإجراءات الإدارية، مع توقع انطلاق تطبيق الشباك الوحيد في أربعة أو خمسة مدن كبرى في 2003، في انتظار التعميم. وكذا الوضع الأمني الذي تعرفه البلاد منذ التسعينات.

3- النقص الفادح في عرض أو تسويق الإصلاحات الهيكلية، على المستوى الوطني خاصة، ونقص التنسيق مع المتعاملين الاقتصاديين، أو الشركاء الاجتماعيين، رغم أن هذا من الشروط الأساسية للالتفاف حولها والمساهمة في نجاحها. وهو ما أدى إلى عدم فهم هذه الإصلاحات من طرف الشركاء، ثم محاولة عرقلتها في التطبيق وهي نتيجة طبيعية لذلك.

4- ضعف التنسيق بين الهيئات المعنية بمتابعة الإصلاحات ونائجها وتضارب في الإحصائيات عنها، وفي تقييمها، بين الوزارة المعنية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي، الذي يشهد عدم رضا عنها، بمقابل الإشاعة بالإعداد لهيئة وطنية للتخطيط تعوضه.

5- التأخر الكبير المسجل في التحولات الهيكلية في الاقتصاد عامة، والصناعة بصفة خاصة، والجهاز المصرفي وكذا السوق المالية أو البورصة، التي تضم حالياً ثلاثة مؤسسات بقيمة 120 مليون دولار، مقابل 50 مؤسسة ببورصتي كل من تونس والمغرب، و 50 مليار دولار في بورصة جنوب إفريقيا وهي حديثة النشأة.

بالإضافة إلى تعثر مشروع الاتحاد المغاربي، الذي يمكن أن يفتح فرصاً جديدة للاقتصاد الوطني.

3- إجراءات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بهدف الحصول على عضوية المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بعدة إجراءات، حيث إن طلب الجزائر للانضمام إلى هذه المنظمة، جاء ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها

و من أهم النقاط التي تم استنتاجها من تجارب الانضمام بعد قيام منظمة التجارة العالمية، و التي تمثل الصعوبات التي تتلقاها الدول المتفاوضة بهدف الانضمام نذكر: (34)

1- صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية أو الأقل نمواً : نظراً للمزايا التي تمنح للدول النامية و الأقل نمواً، و كذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حالياً بهدف الانضمام تتلقى صعوبات كبيرة في الحصول على صفة الدولة النامية.

و أصبحت هذه الصفة لا تمنح بسهولة حتى ولو كانت الدولة نامية فعلاً، إذ يتم التفاوض مع الدولة النامية الراغبة في الانضمام على أن تتخلى عن وضعها كدولة نامية، و المثال على ذلك لما طلب من الصين الشعبية و المملكة العربية السعودية التخلي عن وضعهما كدولتين ناميتين، فرفضتا ذلك و تمسكتا بصفة الدولة النامية.

2- العراقيل التي تحد من الاستفادة من المرونة الممنوحة للدول النامية: لقد استفادت الدول النامية و الأقل نمواً التي انضمت خلال جولة الأورغواي من مرونة خاصة. لكن الدول النامية التي تتفاوض حالياً من أجل الانضمام، تتلقى عدة عراقيل في الاستفادة من هذه المرونة. و أصبحت المعاملة الخاصة للدول النامية لا تتنقل بصفة مباشرة إلى كل الدول النامية التي ترغب في الانضمام، بل يجب عليها أن تتفاوض مع أعضاء المنظمة كي تحصل على المزايا المرخصة، و في بعض الأحيان ليس كلها.

ذلك أن الدول النامية مجبرة على التفاوض حتى في الفترات الزمنية الممنوحة لتنفيذ التزاماتها، بحيث أن الأعضاء الأخرى في المنظمة تضغط على عدم تمتع تلك الدول بالفترات الزمنية الممنوحة، و التي تم الحصول عليها خلال مفاوضات جولة الأورغواي، إذ لم تحصل معظم الدول النامية التي انضمت إلى المنظمة بعد سنة 1995 على تلك الفترات، رغم أنها دول نامية تتميز بنفس ظروف الدول النامية التي انضمت أثناء جولة الأورغواي.

3- العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية: لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية التي تسعى إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مرونة خاصة، بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، فمثلاً يمكن للدول النامية الأعضاء بالمنظمة، أن تستخدم قيوداً كمية أو جمركية، بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، لمواجهة ضروريات تنفيذ برامج التنمية المحلية مثلاً. (35)

لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدولة النامية طالبة العضوية من قبل أعضاء المنظمة، هذه الشروط لا تأخذ بعين

الاقتصادي، والذي انتقل من سياسة التخطيط المركزي إلى سياسة اقتصاد السوق.

ب- تقدم جميع المعلومات ذات الطابع العام، المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها و أثرها، حيث تم التطرق إلى تقسيم الصلاحيات ما بين السلطات التنفيذية و القانونية و التشريعية، التي تتمتع بتنظيم مؤسساتي، بالإضافة إلى تقديم القوانين و التشريعات التي تتحكم في التجارة الخارجية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، و وصف دقيق للأحكام و الإجراءات القانونية التي تضمن تطبيقها.

ج- شرح و توضيح لتجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات، في مجال السياسة الصناعية، أين يكمن هدف و توجهات السلطات العمومية في تقليل عوامل الضعف الحالية لهاكلها الصناعية. و في المجال الزراعي، حيث أن هدفها الأساسي هو نمو الإنتاج الزراعي و الرد على بعض الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي.

د- تقديم و شرح النظام التجاري للخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

V- الصعوبات و العراقيل المواجهة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة، المنظمة الوحيدة التي لا تتوفر على شروط واضحة و محددة للانضمام إليها، حيث يتم ذلك عن طريق التفاوض مع أعضائها وفقاً للمادة "12"، و بسبب عدم احتواء هذه المادة على شروط محددة و واضحة، فقد فتح المجال لشروط مختلفة يتم الانضمام على أساسها، بخصوص عدة قطاعات لها علاقة بالتجارة. دون أن تكون هناك قواعد موضوعية يتم استيفاؤها، إذ أن الدول التي تنضم حالياً إلى هذه المنظمة تتعرض لضغوطات كثيرة، كما تتحمل التزامات تفوق الالتزامات التي قدمتها الدول التي انضمت خلال جولة الأورغواي.

حيث أنه في الكثير من الحالات تتدخل الدول الرئيسية في المنظمة، لتفرض على الدولة طالبة العضوية قيوداً غير منصوص عليها في بنود اتفاقيات المنظمة. و بالتالي فإن الدول التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، لا تملك أية وسيلة ضغط أثناء مفاوضاتها، و عليه فهي مجبرة على قبول الشروط التي تفرضها الأطراف المتفاوضة، و التي غالباً ما تكون قاسية و مبالغ فيها.

من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من التطورات التي بلغها، قررت الجزائر أن تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا وتحررا، إذ أنها تقوم على مبادئ واتفاقيات تجارية، تهدف أساسا إلى إلغاء القيود الكمية غير التعريفية من جهة، وإلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات مخفضة ومشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى، لذا فإنها تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي.

إن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، ذلك لأنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوطني، من خلال إرساء قواعد وأسس النظام الاقتصادي العالمي، وهو نظام اقتصاد السوق، وعليه فإن النتائج الإيجابية التي تهدف إلى تحقيقها من وراء هذا الانضمام قد تكون أكثر من السلبية خاصة على المدى الطويل، لما تتوفر عليه من مقومات للتطور والتحسين الاقتصادي إذا تم استغلالها بالشكل المناسب.

مع أن ذلك لا يمكن اعتباره إلا ضمن ظروفها العامة، وما يمكن أن توفره الجزائر من شروط محفزة وتجلب الاستثمار الأجنبي خاصة، لان القدرات الوطنية، البشرية والمادية وغيرها، لا تفيد في الواقع ما لم يتم تفعيلها وفقا لقواعد اقتصاد السوق. وهنا يدخل دور الهياكل والهيئات المساهمة في الاقتصاد الوطني، ابتداء من الجهاز المصرفي إلى مختلف المتعاملين الاقتصاديين في المجتمع، وهذا يمر عبر تكوين ثقافة اقتصادية ملائمة للواقع الجديد الذي تعرفه البلد.

وبما أن اكتساب عضوية المنظمة العالمية للتجارة يتم عن طريق المفاوضات، فإن الدول النامية التي ترغب في الحصول على عضوية هذه المنظمة، تواجهها عدة صعوبات وعراقيل من قبل الدول المتقدمة، بهدف تقلص المزيد من التنازلات، التي تكون في غالب الأحيان لصالح الدول المتقدمة. والجزائر ليست في منأى عن هذه الحالة، إلا بمقدار ما يتميز به مفاوضاتها مع نظرائهم في الدول المعنية، فيما يمكن استغلاله من الأوراق والإمكانيات المتوفرة لديهم.

وفي إطار مشروع انضمامها إلى هذه المنظمة، فقد قطعت الجزائر عدة أشواط وهي الآن في المراحل الأخيرة لإتمام العملية، فقد انتهت من مرحلة توجيه الأسئلة والمفاوضات متعددة الأطراف، ولم يبق أمامها إلا إنهاء المفاوضات الثنائية مع الدول الأعضاء المهتمة بالاقتصاد الجزائري.

الاعتبار الاستثنائية الخاصة بالدول النامية، و نجد من بين هذه الشروط، تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء القيود التجارية، بالإضافة إلى مجموعة من الشروط الأساسية أهمها: (36)

أ- تجانس الآليات الاقتصادية والتجارية والسياسية لهذه الدول، مع تلك التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنظمة.

ب- تقديم تنازلات إضافية لدخول السلع والخدمات إلى أسواقها، دون مراعاة حماية بعض القطاعات الإستراتيجية الناشئة.

ج- تلتزم الدولة التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية بإجراءات جبائية تجاه السلع المستوردة، كالمعادلة بين الضرائب المفروضة على السلع المحلية الصنع و السلع المستوردة، في مدة قصيرة جدا لا تتعدى سنة واحدة.

4- كيفية دعم الدول العربية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة: لقد بلغ عدد الدول العربية الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة إحدى عشرة دولة حتى نهاية سنة 2001. وهناك خمس دول عربية حاليا تتفاوض من أجل الانضمام وهي: الجزائر، لبنان، المملكة العربية السعودية، السودان واليمن. وقد تم التأكيد على ضرورة دعم الدول العربية التي تقدمت بطلبات الانضمام إلى المنظمة ومساندتها، وكان ذلك خلال اجتماع وزراء الاقتصاد و التجارة والمالية العرب في القاهرة في جويلية 2001، ويتم مساندة الدول العربية من خلال ما يلي: (37)

أ- العمل على زيادة مشاركة الدول العربية الأعضاء في مجموعات العمل المعنية ببحث طلبات انضمام الدول العربية.

ب- التأكيد على عدم مطالبة الدول الأقل نموا بالتزامات أكبر من التزامات مثيلاتها من الدول الأعضاء، و تقلص العون الفني لها، مع الإبقاء على المعاملة الخاصة والتفضيلية الواردة باتفاقيات جولة الأوروغواي.

ج- مطالبة الدول الأعضاء بالمنظمة، بالتوصل إلى معايير واضحة حول المادة "12" والخاصة بالانضمام، بحيث لا تطالب الدول المتقدمة بمطالب مفرطة تفوق الالتزامات التي التزمت بها الدول المماثلة الأعضاء.

د- موافقة الدول العربية الأعضاء بالمنظمة، على مساعدة الدول التي تقدمت بطلبات الانضمام بالمعونة الفنية، وخاصة التدريب و رفع كفاءة المفاوضات، بما في ذلك النظر في تشكيل قاعدة معلومات يستفيد منها جميع الأطراف.

IV- خاتمة البحث

إن هذا الانضمام المرتقب، قد ينجر عنه عدة آثار وانعكاسات على الاقتصاد الوطني، وبسبب أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات اقتصادية، والتي بدأت تعطي ثمارها، فمثلا في المجال الصناعي، تحصلت 30 مؤسسة عمومية، وخاصة على شهادة الجودة " ISO 9000 " وتمكنت من إبرام عقود شراكة مع عدة دول.

أما في المجال الفلاحي، فإن بواذر إنعاش هذا القطاع تبدوا جلية، وذلك نتيجة للسياسة التي تم اتباعها، حيث تم تسجيل نتائج جد مرضية خلال سنة 2002، إذ سجل عجز في تصريف المنتج بسبب زيادة الإنتاج، خاصة لمخصول الطماطم والكروم، وهذا رغم أن نسبة الدعم المقدمة لهذا القطاع لا تتجاوز 4.5 %، بينما الدعم المسموح به في إطار المنظمة العالمية للتجارة هو 10 %، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تم زيادة ميزانية هذا القطاع لسنة 2003 ، وهو ما يبيئ بنتائج إيجابية مستقبلا.

لهذا فإن الآثار المرتقبة على الاقتصاد الوطني قد تكون إيجابية أكثر منها سلبية، إذا تم استغلال الفرص المتاحة بشكل جيد، بحيث يجب العمل على حماية النسيج الصناعي من خلال تحسين طرق التسيير، والاستفادة من التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، عن طريق الاحتكاك بالشركات الأجنبية، وكذا الاستفادة من خبرتها بإبرام عقود الشراكة، بالإضافة إلى تغيير الذهنيان وهو من الشروط الضرورية في ذلك.

إلا أن الوقت يبقى هو الحكم، حيث لا يمكن التأكد من هذه الجوانب إلا بعد الدخول في المراحل الحاسمة من تطبيق إجراءات، وقواعد م.ت. العالمية، والتفاعل مع مختلف الأطراف فيها، ومدى قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع هذه القواعد، ولعل هذا ما سوف يكون، في حينه، مواضيع أعمال مكتملة لهذا البحث.

الإحالات و المراجع المعتمدة

- 1- القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، قانون التخطيط، القانون التجاري المعدل، وقانون صناديق المساهمة... الخ.
انظر: طواهر م. التهامي، و ناصر دادي عدون: تقييم نتائج برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1994-1998، وآفاقه، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، الاقتصادية والسياسية، عدد 04-2001.
- 2- انظر فتح الله و لعلو: الاقتصاد السياسي: مدخل للدراسات الاقتصادية، دار الحداثة بيروت، ط1، 1981.
- 3- هناك عدة أعمال و كتب في هذا الموضوع، مثل التبادل اللامتكافئ لسمير أمين.
- 4- مجدي محمود شهاب: الاقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط2، 1996، ص.155.
- 5-6- طواهر- دادي عدون، سبق ذكره.
- 7- بن يسعد محمد الحسين، بوزيدي عبد المجيد، بن اشنهو عبد اللطيف... الخ.
- 8- سمير محمد عبد العزيز: التجارة العالمية، وجات 94، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية ط2، 1996، ص.19.
- 9- انظر: ناصر دادي عدون: مقياس العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد الاقتصاد جامعة الاغواط، سنة 1994.
- 10 بدأت في 1986/9 في بونتا دل ايستي بالاوغواي، وانتهت رسميا في شهر افريل 1994 بمراكش بالمغرب، على أن تدخل حيز التنفيذ في 1995/01/01.
- 11 هناك ثلاثة وثائق قانونية رئيسية وهي: الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات)، والاتفاقيات المرتبطة به وتطبق على تجارة السلع. الاتفاق العام للتجارة في الخدمات (GATS) الذي يطبق على تجارة الخدمات. ثم اتفاق الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، انظر THIEBAUT FLORY: L'OMC droit institutionnel et substantiel, Bruxelles, 1996, p9
- وأيضاً: دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة الدولية، أمانة الكومنويلث، مركز التجارة الدولية، الاونكتاد/م.ت.ع.، 1995.
- 12- سمير صارم : معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة، دار الفكر، سوريا، ط1، 2000، ص. 25.
- 13- محمد مطر: الإلتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق كشرط لإنضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، 1998، ص.10.
- 14- البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، نشرة، السعودية، 1997، ص. 08.
- 15-BERANGERE TAXIL : L'OMC ET LES PAYS EN DEVELOPPMENT, MONTCHRESTIEN, PARIS, 1998 P. 29.
- 16- أسامة المجذوب: الجات و مصر و البلدان العربية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996، ص. 95. و ايضا: دليل الاعمال الاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سبق ذكره، ص.34. أنظر كذلك: سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 109.
- 17- البنك الإسلامي للتنمية، نظرة عامة، مرجع سابق، ص 11..
- 18 -BERANGERE TAXIL , OP.CIT , P. 29.
- 19-علي إبراهيم: منظمة التجارة العالمية، جولة أوروغواي و تقنين نهب العالم الثالث، دار النهضة، القاهرة، 1997، ص. 107.
- 20-تصريح لوزير التجارة السابق: حميد تمار لجريدة الفجر، الصادرة بتاريخ: 2002.05.14.
- 21- انظر دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سبق ذكره.
- 22-جلالو جيلالي، تقرير حول تحديات و رهانات الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، "المجلس الشعبي الوطني" 2001. و ايضا ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، 2000.
- 23-تصريح لوزير التجارة السابق :حميد تمار لجريدة الفجر، سبق ذكره.
- 24-تصريح نور الدين بوكروح: وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة بتاريخ: 2002/09/09.
- 25-نفسه، وأيضا دليل الاعمال الى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، سبق ذكره.
- 26- SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER, SUR L'ACCESSION DE L'ALGERIE A L'OMC ET L'ACCORD D'ASSOCIATION AVEC L'UNION EUROPEENNE, ALGER LE :13-15/OCTOBRE 1997, P.103.
- 27-28-جريدة اليوم، الصادرة بتاريخ: 2002.06.12 .
- 29- تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة، سبق ذكره.
- 30- ناصر دادي عدون: فعالية المؤسسة الجزائرية في اقتصاد السوق من خلال نظرية الأنظمة، مقال تحت النشر.
- 31-تصريح نور الدين بوكروح، وزير التجارة، أمام أعضاء مجلس الأمة، سبق ذكره.
- 32-MEMORANDUM SUR LE REGIME DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE, P.4.
- 33-SYMPOSIUM INTERNATIONAL D'ALGER , OP.CIT., P.48.
- 34-محسن أحمد هلال و محمد رضوان: قواعد الانضمام والتفاوض في منظمة التجارة العالمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك 2001، ص 9.
- أنظر كذلك: BERANGERE TAXIL , OP.CIT , P.153.
- 35- انظر: دليل الأعمال إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، ذكر سابقا.
- 36-جلالو جيلالي، مرجع سبق ذكره.
- 37-محسن أحمد هلال و محمد رضوان، مرجع سبق ذكره، ص. 12.